

التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي

Prepared by Dr. Galal Elmasry

LAW626

Lecture 5





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY
BY EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي

Lecture 5

LAW626

Prepared by
Dr. Galal Elmasry

www.midocean.ae

تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

أهم المحاور الأساسية للمحاضرة:

- ١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية.
- ٢- تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة.

تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

- تعد حقوق الإنسان من أهم الركائز التي يبنى عليها النظام القانوني، في دولة الحق والقانون، فالقانون يعمل على حماية الحقوق والحد من تعسف السلطة العامة من المساس بها، الأمر الذي يجعل أي فرد ينتمي لدولة وله جنسيتها يتمتع بالحقوق المكرسة في قوانينها، ولعل الدستور، الذي يعد أسمى القوانين، هو الأولي بالتنصيص وتكريس حقوق الأفراد، حتى تكون بمعزل عن أي انتهاك لها وعدم المساس بها.
- فإذا كان القانون الدستوري يسهم في الحفاظ وصون الحقوق على المستوى الوطني، فإنه على المستوى الدولي نجد حتى المعاهدات والاتفاقيات الدولية تسهم بدورها في تنظيم حقوق الإنسان، مما يجعلها تزرع في نفوس الأفراد نوعاً من الاطمئنان، وأن حقوقهم محمية قانوناً لا يمكن انتهاكها، وهو ما يتضح في أرض الواقع، إذ كل من سولت له نفسه المساس بحق من هذه الحقوق، إلا ويجد الدولة بمختلف أجهزتها وفاعليها تكون في مواجهته لرد الاعتبار لصاحب الحق وحمايته بشتى الطرق.

تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

- 
- غير إن الطفرة التي يعرفها العالم نتيجة التكنولوجيا، وظهور وسائل حديثة في التواصل والاتصال وحتى في المعاملات، أضحت من البديهي معرفة مكانة حقوق الإنسان في ظل هذا المجال الرقمي لما له من أهمية، بمعنى أن حقوق الإنسان لا يتم الحديث عنها فيما هو تقليدي فقط، بل أصبح الحديث عن حقوق أخرى ذات صلة بالعالم الافتراضي.
 - ولعل الذكاء الاصطناعي واستخدام تقنياته وخوارزمياته في معاملات الأفراد في مختلف مناحي الحياة، قد يطرح إشكالات في مدى انتهاكه للحقوق المدنية المخولة للأفراد، ثم مدى انتهاكه لمجال العدالة، مع البحث كذلك عن قدرة القوانين المطبقة للحد من هذا الانتهاك. ونشير لكل ذلك على النحو التالي:

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

- إن إقرار حقوق الأفراد داخل دولة ما، فيه اعتراف صريح بالسهر على حماية هؤلاء الأفراد من أي اعتداء أو انتهاك خارجي قد يصيبهم، فالفرد منذ أن يولد تولد معه للعالم المحسوس حقوقا تتعلق بالنسب والجنسية وغيرها.... نفس الشيء بالنسبة للمواطنين الموجودين في دولة ما، فالدول تحاول جاهدة حماية مصالح رعاياها أينما حلوا وارتحلوا، وهذه الحماية لا تنشأ . الأخرى من فراغ؛ بل إن الفرد هو من يكتسبها من خلال حصوله على جنسية البلد الذي ترعرع فيه.
- ولذلك فمنح الحقوق والحريات له ما هو إلا اعتراف به وبوجوده ضمن مواطني الدولة، غير إنه أحيانا قد يتم المساس بهاته الحقوق المدنية التي يتمتع بها الأفراد، خاصة إذا علمنا أن الذكاء الاصطناعي ما هو إلا عبارة عن تطور تكنولوجي فرضه عصر الرقمنة، ومن ثم فقد لا يكون فيه ضمانات حمائية للحقوق المدنية للأفراد.
- فالبيانات الشخصية للأفراد قد تكون معرضة للانتهاك في أي وقت ومحملة للاختراق، لكون أن التكنولوجيا لا وثوق فيها بتاتا (أولاً)، بله عن الحق في الخصوصية الذي قد يكون هو الآخر معرضا للانتهاك، على اعتبار أن التكنولوجيا دخلت لكل بيت من بيوتنا، وكشفت عن أمور لم تكن واضحة في عصر ما قبل التكنولوجيا، ولم تعد الخصوصية خصوصية بل انكشفت للوجود (ثانياً).

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- إن الإنسان كان منذ القدم هدفا وموضوعا للمعلومات، سواء بإرادته الحرة أو بفعل الإكراه، فهذه المعلومات تتضمن معطيات شخصية، وتعد عاملا أساسيا في التواصل، وفي التعرف على سلوك الأفراد داخل المجتمع، ولولاها لما استطاع أحد التعرف على أحد، فهي تعد من أهم المعلومات التي يمكن أن يتميز بها كل فرد من أفراد المجتمع، والتي تختلف من شخص لآخر.

- وقبل هذا وذاك، فالكل يتفق على أن الانتشار الواسع في استعمال التكنولوجيا، أدى إلى تزايد حدة التهديدات التي يمكن أن تمس خصوصية البيانات الشخصية للأفراد في المجال الرقمي أو الافتراضي، حيث إن بيانات الأشخاص لم تعد حبيسة ومدونة في الأوراق التقليدية، بل إن كل فرد أصبح بمجرد ما يتصفح عالم الأنترنت، قد يقوم هذا الأخير تلقائيا بتخزين معلوماته الشخصية بشكل آلي دون الحاجة في ذلك لأخذ الإذن من صاحبها.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- ولذلك فإن العالم الرقمي وتطوراته أسهم بشكل كبير في تعريض معطيات الأفراد الشخصية إلى الانتهاك، أي أن كل فرد قد يصبح معملاً لإنتاج المعلومات حول نفسه سواء عبر تطبيقات الأنترنت المنتشرة أو تطبيقات الهاتف النقال، ولا يبقى سوى أن يتم تنظيمها وجمعها عبر استخدام خوارزميات ذكية تمكن من تصنيفها وتميزها، لإعداد في النهاية دليلاً متكاملًا لكل فرد مع بياناته الشخصية ومراقبة تحركاته وغيرها.....

- فتبادل المعلومات إذن بين الدول اعتبر مسألة لا غنى عنها، خصوصاً وأن هذا يدخل في مجال التعاون القضائي بينهما، فأحياناً قد يكون لهذا التبادل محاسن عدة إذا ما تعلق الأمر بمسألة البحث عن المتطرفين ومرتكبي الجرائم الخطيرة أو في مسألة نظام تسليم المجرمين، فهنا نجد أن أمن المجتمع يصيبه تهديد وزعزعة استقراره، غير أنه قد يصل أحياناً هذا التبادل إلى درجة يمكن معه المس بحقوق الأفراد، وإلحاق بهم أضراراً كثيرة نتيجة إفشاء معلوماتهم الشخصية للعموم أو إظهارها في مواقع رقمية ما كان أصحابها ليظهروها حتى وإن تم الحصول على إذن منهم.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- وأمام هذا التطور التكنولوجي ونتيجة لإمكانية تعريض بيانات الأفراد الشخصية للانتهاك، وبالنظر إلى أنه أضحى من الصعب محاصرة التقنيات الجديدة، فقد دفع هذا الأمر إلى إصدار نصوص تشريعية وقوانين تضيف نوع من الحماية القانونية للمعطيات ذات الطبيعة الشخصية، فهل أسهمت التشريعات الدولية والوطنية في الحد من انتهاك لهذا الحق؟ وهل يمكن إعمال هذه النصوص القانونية في علاقاتها بالذكاء الاصطناعي إذا ما علمنا أن بيانات الأفراد تكون مكشوفة أمام هذه التقنيات؟ وكيف يمكن حماية هذه البيانات من الاعتداء في ظل عدم تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

إن هاجس الدول حالياً ينحو منحى تكريس حقوق الإنسان والحفاظ عليها من أي انتهاك وهو ما يتضح من خلال تكريسها لعدة حقوق منها الحق في حماية المعطيات والبيانات الشخصية، حيث إن أغلب الدول قامت بإصدار قوانين ملائمة تنظم هذا الحق.

كالتشريع الفرنسي الذي نظم قانوناً سنة ١٩٧٨ أسماه حماية البيانات والحريات، بالإضافة إلى التشريع المصري الذي أصدر القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ المتعلق بحماية البيانات الشخصية، والمشرع المغربي بدوره لم يسلم من هذا التنظيم بل هو الآخر أصدر القانون رقم ٠٩.٠٨ سنة ٢٠٠٩ والمتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- ويلاحظ أن حماية المعطيات الشخصية أضحت ضرورة تشريعية لكل الدول، فالحق في الحماية يبدأ بمجرد ما تتم معالجة هذه المعطيات ولذلك فالقوانين الواردة أعلاه تشكل مرجعاً أساسياً لحماية هذا الحق، لكونها تورد مجموعة من المبادئ والمقتضيات التي تركز الحماية، بل حتى الاتحاد الأوروبي قام بالمصادقة سنة ٢٠١٦ على اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الشخصية للأفراد داخل الاتحاد الأوروبي، وهي تتضمن متطلبات قوية ترفع معايير حماية البيانات وأمانها وامتثالها وتؤلف بينها.

- وتماشياً مع السؤال أعلاه فلا يمكننا أن نسلم القول بأن الحد من انتهاك حقوق الإنسان أمر سهل على كل دولة؛ بل إن القوانين ماهي إلا وسيلة لمحاولة زجر كل من يتجرأ على المساس بحقوق الإنسان، والتقليص من هذه الظاهرة التي تعد مسألة أساسية، غير أن النصوص القانونية السالفة الذكر، فبالرغم من وجودها إلا أن الأفراد ما زالوا يتعرضون لانتهاك أبسط حقوقهم خصوصاً مع التزايد التكنولوجي الذي يعرفه العالم.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- هذا، ونظراً للتكنولوجيا المتطورة التي ما فتئت في تزايد مستمر لم يقف الأمر هنا في المجال الرقمي أو الافتراضي، بل أصبحنا نتحدث عن تقنيات أخرى والتي ترتبط بشكل وثيق بمجال الذكاء الاصطناعي، فالاستعمالات المتعددة في مختلف المجالات لتقنيات الذكاء الاصطناعي، قد يكون هو الآخر فيه مساس ببيانات الأشخاص التي تعد حقا من حقوق الإنسان.

- ذلك أن المحور العصبي للذكاء الاصطناعي يعتمد بالضرورة على قاعدة البيانات التي تتوافر لهذا الذكاء، فكلما توسعت هذه القاعدة كلما تعمق مفهوم الذكاء لديه وأصبح أكثر حرفية وفاعلية في أداء الغايات المرجوة، وطالما أن البيانات تتسم بالعموم، فليس ثمة مشكلة قانونية تصور غير أن الإشكالية تبرز فيما يتعلق بالبيانات الخاصة، ذلك أن الذكاء الاصطناعي في بعده المدني أو التجاري، إنما يعتمد على قاعدة بيانات هائلة عن الأشخاص الذين يتعامل معهم، من حيث الأسماء والمهن، والجنس، والحالة الصحية والتاريخ العائلي، وأرقام الحسابات المصرفية.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- وتماشيا مع هذا، فإن المشرع الفرنسي حاول في القانون رقم ٧٨-١٧ بالعمل على تنظيم بيانات الأشخاص، ونص في المادة الأولى من هذا القانون على أن: "تكنولوجيا المعلومات يجب أن تكون في خدمة كل مواطن، وأن يتم تطويرها في إطار التعاون الدولي، وأن لا تنتهك أيضا الهوية الإنسانية، ولا حقوق الإنسان، ولا الخصوصية ولا الحريات الفردية"، بحيث أوجب على المتعاملين مع هذه البيانات، بما فيها مجال الذكاء الاصطناعي احترامه، لاسيما بالنسبة للألات الذكية ذات التخزين الرقمي.

بحيث لا يساء استخدام هذه البيانات أو يتم التهاون في الحفاظ عليها، واستخدامها لغير الأغراض التي أحدث لها، خصوصا في القضايا ذات الطابع التجاري.

فالمادة السادسة تنص على أن معالجة المعطيات الشخصية تعتبر مشروعة إذا ما تمت بطريقة عادلة وقانونية، أو تجميعها لأغراض محددة وصريحة ومشروعة ولا تتم معالجتها مرة أخرى بطريقة لا تتوافق مع هذه الأغراض، أي أن معالجة البيانات للأغراض الإحصائية أو لأغراض البحث العلمي أو التاريخي فهي تعتبر متوافقة مع مبدأ المشروعية.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- غير أنه علق معالجة هذه البيانات على ضرورة موافقة الشخص المعني، أو الخضوع للشروط الأساسية المنصوص عليها قانوناً. ولذلك يلاحظ أن المشرع الفرنسي حاول سن مقتضيات صارمة تتعامل مع مسألة معالجة البيانات الشخصية، ونفس الأمر ينطبق على مجال الذكاء الاصطناعي، بحيث لا بد أن يتم استخدام بيانات الأشخاص لأغراض مشروعة، وإلا اعتبر انتهاكاً منه لحق من حقوق الإنسان.

- إن موقف المشرع الفرنسي تم تدعيمه بموجب التوجه الحديث للتشريع الأوروبي الصادر سنة ٢٠١٦م، والذي دخل حيز التنفيذ في ماي ٢٠١٨م، والمتعلق بحماية البيانات الخاصة للأشخاص الطبيعيين وتداولها، والذي يهدف إلى خلق مجموعة قواعد قانونية موحدة بين دول الاتحاد الأوروبي، وتعزيز الثقة بين المواطنين والشركات في الفضاء الرقمي، هذه اللائحة وبموجب RGPD، فإن معالجة المعطيات الشخصية أضحت معلقة على موافقة مسبقة ومكتوبة وواضحة من المستخدمين قبل الشروع فيها، مما يعني أن التشريع الأوروبي يشدد في الإجراءات القانونية الخاصة بالبيانات الشخصية، بحيث أضحت الحماية القانونية لها تتناول محاور ثلاثة: الجمع، والتحليل والتداول.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- يلاحظ على أن جل التشريعات عملوا على تنظيم المعطيات ذات الطابع الشخصي، وجعلوا إمكانية المعالجة الآلية معلقة على موافقة صريحة من طرف المعني بالأمر. مما يعني أنه في مجال الذكاء الاصطناعي، والذي يعد مجالا حساسا لكونه يتعدى على البيانات الشخصية للأفراد، أن يتم مراعاة فيه جانب الشفافية في الحصول على هذه البيانات، وأن تراعى فيه الشروط المنصوص عليها قانوناً، كالحصول عن الرضا الصريح والمباشر من الطرف الآخر، وتوضيحه نوعية البيانات المطلوبة والغاية المرجوة منها، وكذا طرق معالجتها، وغيرها من البيانات التي قد تهم الأطراف في أي عملية تعاقدية نزيهة.

- ويعني هذا أنه بالرغم من غياب نص قانوني ينص صراحة على حماية المعطيات الشخصية التي قد تنتهك نتيجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلا أن البعض ذهب إلى أن هذه النصوص المعمول بها من قبل مختلف الدول، كفيلة لأن تنظم كذلك هذا المجال، مادام أن المجال الإلكتروني يشبه إلى حد كبير تقنيات الذكاء الاصطناعي في المعالجة الآلية لبيانات الأشخاص،

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- وهذا يدل على أن النصوص القانونية المتعلقة بحماية بيانات الأشخاص من أي انتهاك الموجودة الآن تصلح للتطبيق على تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلا إذا تعلق الأمر في مستقبل الأيام بتفريد هذه التقنيات بنصوصها الخاصة، لاسيما في هذا الجانب المتعلق بمعالجة بيانات الأشخاص وعدم استغلالها أو انتهاكها.

فالقائمين على الذكاء الاصطناعي يمكنهم هنا وضع حواجز افتراضية في عمليات التداول الرقمي لهذه البيانات بين المستخدمين والمعنيين فيها، بمعنى أن عملية الذكاء الاصطناعي قد تجد الآليات القانونية والبرمجية في توظيف وتصنيف هذه البيانات بين المتاح وغير المتاح، بين المشفر وغير المشفر، وذلك بحسب المتعاملين مع هذه البيانات في البيئة الرقمية بين مبرمج ومصنع، ومورد ومشتري، ومستهلك.

- وهذا ما أكدته القرار الأوروبي المتعلق بالإنسالة لسنة ٢٠١٧، ونظيره المتعلق بالسياسة الصناعية الأوروبية المتعلقة الذكاء الاصطناعي والانسالات لسنة ٢٠١٩، بحيث أكدوا على احترام مبدأ الشفافية في التعامل مع أي من البيانات التي تستخدم في الذكاء الاصطناعي.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

أولاً: اختراق الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية:

- وحسب القانون المدني للروبوتات الصادر عن الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠١٧ يجب أن تنفذ على جميع أنواع تطبيقات الذكاء الاصطناعي معايير الخصوصية، والتي من المحتمل فيها أن تتعامل مع معلومات بيانات شخصية حساسة، ويتم تصميمها وتجهيزها بأجهزة وأنظمة برامج لتشفير البيانات الخاصة وتخزينها بشكل آمن مع الأخذ بعين الاعتبار أن إتلاف تلك البيانات من شأنه أن يلحق ضرراً قابلاً للتعويض، كما أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي هذه يجب أن يكون لديها قابلية التعريف أي يتم تصميمها كذلك بأرقام تسلسلية وأرقام تعريف محمية، مما يساعد معها على إضفاء طابع حمائي على البيانات الشخصية، وفي حالة عدم احترام هذه الضوابط السالفة الذكر في الذكاء الاصطناعي سيؤدي مما لا شك فيه إلى التأثير بشكل سلبي على الأشخاص، وستلحق بهم أضراراً جميعاً، لكون أن الوسيلة الأساسية لتطوره تقوم بالدرجة الأولى على تغذيته من هذه البيانات الشخصية.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

ثانياً: اختراق الذكاء الاصطناعي للحق في الخصوصية:

- كتب الفقيه الفرنسي أرثر "ميلر"، أن الكمبيوتر بشرايته لجمع المعلومات على نحو لا يمكن وضع حد لها، وما يتصف به من دقة ومن عدم نسيان ما يخزن فيه، قد يحول حياتنا رأساً على عقب، يخضع فيها الأفراد لنظام رقابة صارم ويتحول المجتمع بذلك إلى عالم شفاف تصبح فيه بيوتنا ومعاملاتنا المالية وحياتنا العقلية والجسمانية عارية لأي مشاهد، ولو كان يدرك "ميلر" ما ستؤول إليه فتوحات عصر المعلومات، وما سيتحقق في بيئة شبكات المعلومات العالمية والعالم الافتراضي الإلكتروني، لأدرك ما قاله أصبح يسيرا على التقنيات الجديدة التي أضحت تجمع شتات المعلومات عن كل فرد من أفراد المجتمع وتنظيمها وتحليلها، وهو ما قد يؤدي لا محالة فيه إلى خرق الخصوصية من خلال استغلالها ونشرها حيث تستعمل لغايات غير مشروعة أو لا أخلاقية.

- هذا، وأن الحق في الخصوصية أصبح في إطار التطور التكنولوجي معرضاً للاختراق والانتهاك بمعنى أن فكرة المساس بالخصوصية المادية - البيانات أو المعطيات الشخصية- قد تم تجاوزها لتمس وتستنتج بواعث وميولات الإنسان، وبالتالي تمس كيان الأفراد المعنوي، لتصبح في النهاية إمكانية انتهاك الحياة الخاصة للأفراد أكثر سهولة من ذي قبل وأكبر مجالا، أي المساس بواحد من أعرق الحقوق المخولة للإنسان والمنصوص عليها قانوناً.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

ثانياً: اختراق الذكاء الاصطناعي للحق في الخصوصية:

- وقد برز الحق في الخصوصية، قبل عصر انتشار النظم الصناعية من خلال حق الفرد في حماية البيئة الخاصة به، إلا أنه في ظل تطور الذكاء الاصطناعي وسهولة انتهاك هذا الحق أصبحت حماية الخصوصية ضرورة ملحة سواء من خلال الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية، فتنامي تقنيات الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى التغلغل أكثر في خصوصيات الأفراد على نحو سيصبح فيه العديد من مظاهر هذه الخصوصية صيدا سهلا لغير أصحابها، وهذا ما اتضح لنا من خلال حديثنا عن انتهاك الذكاء الاصطناعي للبيانات الشخصية الواردة أعلاه.

- ويظهر جليا أن مسألة انتهاك الخصوصية قد تسود في العديد من المجالات، غير أنه لا نذهب بعيدا بل يمكننا تسليط الضوء عما مر به العالم جراء انتشار فيروس كورونا المستجد المسمى Covid - ١٩ حيث إن أغلب الدول لم تعد تطبيق التوضحية بنفوس طاقمها الطبي أو بمواطنيها، مما سنت مجموعة من التدابير الاستباقية التي تقوم بتتبع وتعقب المواطنين أينما حلوا وارتحلوا - كالتطبيقات الذكية مثلا زد على ذلك قامت بتسخير إنسان آلي يقوم بتشخيص حالات المصابين بالفيروس.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

ثانياً: اختراق الذكاء الاصطناعي للحق في الخصوصية:

- فهل ستوفر الدول الحماية الكافية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي دون أن تؤدي للمساس بخصوصيات الأفراد من خلال النصوص القانونية؟ قد عملت الدول على إنشاء تطبيقات ذكية تسهم في القضاء على انتشار العدوى ومن بين هذه الدول نجد:

- المملكة العربية السعودية، التي قامت بإحداث الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي المعروفة باختصار باسم (SDAIA)، التي تعمل على تطوير أنظمتها الأساسية للبيانات، من خلال حماية خصوصية الأفراد، غير أن هذه الهيئة مع انتشار فيروس كورونا عملت على مساندة الجهود الحكومية، بحيث أطلقت تطبيق "تباعد" الذي اعتمدته وزارة الصحة في إشراك الأفراد في السيطرة على تفشي الجائحة والحد من التوسع في انتشاره، وهذا التطبيق يعتبر وسيلة لإشعار المخالطين المصابين بالفيروس، حيث يقوم بإرسال بيانات معرفة مموهة إلى الهواتف الذكية المستخدمة للتطبيق التي سجلت خلال فترة الاختلاط.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

ثانياً: اختراق الذكاء الاصطناعي للحق في الخصوصية:

- يتبين لنا، أنه بالرغم من قيام الدول بإنشاء تطبيقات ذكية تستجيب لحاجيات المجتمع من أجل الحفاظ على سلامته ومنع انتشار فيروس كورونا المستجد، وحتى إن أكدت هذه الدول على جدية هذه التطبيقات الذكية ، وأنها لا تنتهك خصوصية مستخدميها، إلا أنها في نهاية المطاف تبقى مسألة مفترضة، ولا يمكن القول على أن حماية الخصوصية هي قائمة في حد ذاتها؛ بل إن المعطيات التي يتم تجميعها في هذه التطبيقات وجعلها في سجلات إلكترونية تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالمريض، والتي من شأن الذكاء الاصطناعي أن يستخدمها ويدعم بها اتخاذ قراراته - وهو ما يتضح من خلال إشعاره للمخالطين مع المصاب - وهذا مما لا شك فيه سيؤدي إلى نفي حماية الخصوصية ويكون فيه خطورة على هذه الأخيرة، إذا ما تم استغلالها في مسائل غير مشروعة.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

ثانياً: اختراق الذكاء الاصطناعي للحق في الخصوصية:

- ويمكن القول، إن الحق في الخصوصية هو من أهم الحقوق التي لا بد على كل التشريعات، حمايتها من أي اختراق واعتداء أو انتهاك خصوصاً في الجانب المتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعد مجالا خصباً للتطور بفعل التزايد السريع للتكنولوجيا، مما يوجب معه حماية كبرى لحقوق الأفراد سواء تعلق الأمر بمعطياتهم الشخصية أو حياتهم الخاصة.

- وهذا يعني أنه بالرغم من تطرق التشريعات لتنظيم الحق في الخصوصية وحمايته من أي انتهاك قد يتعرض له، إلا أن هذا التنظيم حتى وإن كان يصلح للتطبيق على تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنه بالمقابل موازنة مع خصوصيات هذه التقنيات تفرض على المشرع أن يعزز هذا الحق بحماية أكثر مما هي عليه الآن، لكون أن الذكاء الاصطناعي هو مجال دقيق، وأن مجرد خطأ بسيط سيصبح الشخص عارياً ومكشوفاً للجميع، وستصبح حياته الخاصة متاحة للجميع، الأمر الذي يفرض إصدار نصوص قانونية أكثر حماية لهذا الحق، حتى يتمكن أي مستخدم لهذه التقنيات استخدامها باطمئنان.

١- تأثير الذكاء الاصطناعي على الحقوق المدنية:

ثانياً: اختراق الذكاء الاصطناعي للحق في الخصوصية:

- فالدستور يعد أسمى القوانين الوطنية، والذي تناول حقوق الإنسان وتطرق لها في فصوله، ناهيك عن القوانين الخاصة التي عالجت الحقوق السالفة الذكر أيضاً والحفاظ عليها من أي انتهاك قد تتعرض له، أما تقنيات الذكاء الاصطناعي تختلف تماماً من ناحية استعمالها لهذه الحقوق و التعامل معها في ظل القواعد العامة، مما يستوجب إما تعديل القوانين الحالية وتحسينها أو استصدار قوانين أخرى أكثر حمائية، كل هذا من أجل الحد من انتهاكاتها؛ لأنه المستقبل القريب سيتم استعمال هذه التقنيات الذكية بشكل كبير وسيتم الاعتماد عليها في جميع المعاملات اليومية للأفراد.

- وما تجب الإشارة إليه هنا، أن خوارزميات الذكاء الاصطناعي لا تنتهك فقط حقوق الإنسان كما سلف الذكر، بل حتى حريات الأفراد قد تلحقها انتهاكات من جراء استخدام هذه التقنيات، ولعل حرية التصرف أو الاختيار قد تتعارض هنا، ذلك أن رغباتنا قد تكون موجهة للقيام بعمل معين وتحقيقه، لكن خوارزميات الذكاء الاصطناعي تقوم بالتصرف مكاننا دون الحاجة من تدخلنا أو أن تسمح لنا بالفرصة في الاختيار، كما هو الشأن بخصوص إبرام العقود الذكية.

٢- تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة:

- يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في مجال العدالة الجنائية، سواء تعلق الأمر بالمساهمة في التنبؤ بالجريمة قبل ارتكابها، أو القيام بمساعدة ضباط الشرطة القضائية بملاحقة المجرمين ومرتكبي الجرائم والتحقيق معهم، بالإضافة إلى دوره المحوري المتمثل في المحاكمة الجنائية الذكية وأمام هذه الأدوار لا يمكن أن نسلم القول بأن له مزايا فقط، بل في نفس الوقت فخوارزميات الذكاء الاصطناعي - كما تطرقنا لها تبقى مجرد نظم آلية وليس بكائن بشري حي، مما يطرح معه إشكالا يتمثل في مدى احترامها ل ضمانات المحاكمة العادلة.
- فالمحاكمة العادلة تعتبر من المبادئ الأساسية التي تنبني عليها دولة الحق والقانون، وهي من الأهداف الكبرى التي تسعى الدول الديمقراطية لتحقيقها وبلوغها، وذلك من خلال إعطائها مكانة هامة داخل السياسة العامة للدولة، حيث أصبح الحق في محاكمة عادلة من أعرق وأهم حقوق الإنسان، على اعتبار أن هذا الحق يعد ضماناً أساسية في مواجهة مختلف التجاوزات والانتهاكات التي تتخذ صوراً وأشكالا متعددة، لا سيما في القضايا ذات الطبيعة السياسية، وفي الأنظمة الديكتاتورية بالخصوص.

- ومن أبرز هذه الخروقات نجد الاعتقال التعسفي، التعذيب، وانتهاك حقوق الدفاع بوجه عام، وهذا ما تجرمه مختلف التشريعات الدولية والوطنية، ولعل التشريعات الوطنية أعطت مكانة هامة لمبدأ المحاكمة العادلة ضمن الترسانة القانونية، من خلال الإشارة لشروطها وإلى دعائهما الأساسية، بما يضمن معه تحقيق أمن قضائي يحمي حقوق المواطنين.

- وإذا كان استقلال السلطة القضائية بدوره يسهم في تحقيق ضمانات المحاكمة العادلة، من خلال حياد القضاء تجاه الأطراف والخصوم في القضايا المعروضة أمامه، من خلال تأكيده على هذه الضمانة في دستور ٢٠١١، حيث جعل السلطة القضائية بمعزل عن السلطة التشريعية والتنفيذية، فهذا التوجه سيعد بمثابة دعامة أساسية لتوطيد وترسيخ مفهوم استقلال القضاء، الذي سيحقق بشكل حتمي مبدأ المحاكمة العادلة التي تسعى المملكة لبلوغها، والسهر على تقويتها وتدعيمها بمزيد من الركائز المشكلة لها، كصيانة المبادئ المتعلقة بحقوق الدفاع.

- وبالتالي فإن مبدأ ضمانات المحاكمة العادلة تعد من الناحية القانونية من أهم المبادئ التي تزرع في نفوس المحكومين نوعاً من الطمأنينة، ووضعهم كامل ثققتهم في الجهاز القضائي العادل، الذي سيمنح لهم حقهم المشروع والمكرس قانوناً، ولذلك فإن المشتبه فيه أو المتهم يبقى هاجسه الأوحـد عندما يتم الزج به وراء القضبان الحديدية، هو تمتيعه بجميع حقوقه المنصوص عليها في القوانين الوطنية، بالإضافة إلى عدم انتهاك حقوقه وعلى رأسها ضمانات المحاكمة العادلة.
- ولما كانت المحاكم التقليدية، تراعي في طياتها الحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة، ونظراً للتطور التكنولوجي، ظهرت معه ما يسمى بمحاكم رقمية، والتي تعتمد على نظام المحاكمات عن بعد، وعقد الجلسات دون حضور الأطراف في قاعة المحاكمة . وفي هذا الإطار يثار تساؤل مهم حول مدى قدرة المحاكم الرقمية على الحفاظ على مبدأ ضمانات المحاكمة العادلة، وعدم انتهاك حق من حقوق المتهمين؟

٢- تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة:

- إن استعمال التكنولوجيا الحديثة يكتسب في مجال العدالة أهمية قصوى، ولعل أهم تمظهر لها هو ذلك المتعلق باستعمال وسائل الاتصال عن بعد في إجراء المحاكمات وتصريف القضايا.
- وإذا كانت المحاكم التقليدية والرقمية تركز وتحترم مبدأ الشرعية الجنائية - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص - ومبدأ قرينة البراءة - المتهم بريء حتى تثبت إدانته - إلا أنها تواجه بالمبادئ الواردة في التنظيم القضائي؛ وهي مبدأ الشفوية مبدأ العلنية، مبدأ التواجهية.
- ومبدأ العلنية إذا كانت المحاكم التقليدية تحترمه طبقاً للقانون، بحيث تمنح لكل طرف له اهتمام بالحضور لجلسات المحاكمة، فإنه يغيب في ظل المحاكم الرقمية، فالجهاز القضائي يكون أمام جهاز إلكتروني، والمحكمة أبوابها مغلقة والحضور غائب عن جلسات المحاكمة ولا يقوم بمتابعة مجرى الدعوى.

٢- تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة:

- بالإضافة إلى هذا، فحتى مبدأ الشفوية الذي يتأسس على المواجهة بين أطراف الخصومة الجنائية ويهدف لاحترام حقوق الدفاع، والاستماع للأطراف والشهود وآراء الخبراء، فإنه في المحكمة الرقمية التي مكنت من التواصل عن بعد عبر تقنية السمع البصري من خلال امتثال المشتبه فيه أو المتهم خلف شبكة الأنترنت دونما الحاجة للحضور إلى قاعة المحكمة وأمام القضاء، فقد تم ضرب مبدأ المواجهة.

- وبالتالي، فالمحكمة الرقمية حتى وإن كانت قد أسهمت في تقليص المدة الزمنية وتدبير فترة المحاكمات وعقد محاكمات عن بعد، حفاظا منها على سلامة وصحة المرتفقين والعاملين بمرفق العدالة - خصوصا في الظرفية الوبائية استطاعت البت في القضايا داخل أجل معقول، وقلصت من نسبة تراكم القضايا والملفات الجنائية. وخلافا لما يرويه بعض الباحثين من كون المحكمة الرقمية لا تتعارض بتاتا مع أي ضمانات المحاكمة العادلة.

- بل إنها تعززها وتعمل جاهدة على تعزيز العدالة الجنائية بصفة عامة، فإنه يمكن القول على أن المبادئ الواردة أعلاه هي مبادئ ضرورية، ومنصوص عليها في التنظيم القضائي، وكيف يمكن احترامها في ظل غياب الأطراف وتواجدتهم

خلف شبكة الأنترنت، دون السماح لهم بالامتثال أمام القضاء في نفس المكان.

٢- تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة:

هذا بالإضافة إلى كون مجال الرقمنة في بعض الدول ما يزال يتسم بالمحدودية والضعف، حيث قد يؤدي انقطاع الإنترنت إلى إنهاء المحاكمة، كما أنه قد يقوم بالإجهاض على الحقوق الأساسية للمتهم كانتهاك الحق في الدفاع والحق في المواجهة، بيد أن الشهود أنفسهم قد تكون شهادتهم ضعيفة مقارنة بحضورهم أمام المحكمة التقليدية.

- وعليه، فإن ضمانات المحاكمة العادلة حسب رأي البعض قد لا تجد مسعاها في المحكمة الرقمية لما لها من ضرب صارخ في مبادئ التنظيم القضائي وحقوق المتهم في المجال الجنائي.

-وليس بعيد عن المحاكم الرقمية، فإن الطفرة التكنولوجية أظهرت لنا نوعاً آخر من المحاكم لا تقتصر فقط على الوسائل الحديثة، بل أصبحنا أمام محاكم ذكية، محاكم مجهزة بمعدات ذكية، محاكم كل شيء فيها يحتوي على الذكاء الاصطناعي، لا يوجد فيها العنصر البشري غير أطراف الدعوى، بل كل ما في الأمر أنه عبارة عن برمجيات وخوارزميات ذكية، بما فيها القاضي الآلي، المحامي الآلي، النيابة العامة الآلية.

٢- تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة:

- فبالرغم من أن هذه المحاكم الذكية ما زالت غير منتشرة في بقاع العالم، إلا أن الإرهاصات الأولى لها قد بدأت في الظهور - هذه المحاكم تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل الفصل في المنازعة بين الأفراد، وإعطاء حلول لهم حول القضية المعروضة أمامها غير إنه إذا كانت المحاكم الرقمية ما زال النقاش مطروحا بخصوصها، سيما حول مدى إمكانية احترامها ل ضمانات المحاكمة العادلة من عدمه، فما هو الشأن بالنسبة للمحاكم الذكية؟
- إن تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما هي إلا عبارة عن برامج محوسبة من صنع إنسان بشري، ونتاج ذكاء بشري، جعل الآلة شبيهة بالإنسان، برمج فيها السمع والنطق وأعدّها حتى تكون مستعدة تمام الاستعداد للفصل في المنازعات بين الأفراد، وإصدار أحكام يرتضونها، وإنهاء المنازعة بينهم، غير إنها ما دامت آلة، وما دامت من صنع يد بشرية، فهي تبقى غير معصومة من الخطأ، فالإنسان الآخر يظل غير معصوم من الخطأ، فكيف للإنسالة أن لا يفترض فيها الخطأ نهائيا.

٢- تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة:

- وتماشيا مع هذا، فإنه ما دمنا أمام ذكاء اصطناعي، حتى وإن كنا ما زلنا لم نصل لمحاكمات ذكية لكن التطور التكنولوجي المتزايد لا يمنع من أنه في المستقبل القريب سنشهد محاكمات تقوم بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، غير إن ضمانات المحاكمة العادلة هنا قد تنتهك وتتعرض لخروقات، خصوصا وأن الآلات تكون مبرمجة وفق قضايا متعددة ومتشابهة، وهي تتطور يوما عن يوم لكونها تتغذى على بيانات الأشخاص، مما قد يستحيل معها التمييز بين بعض القضايا.

- وإذا كانت مبادئ التنظيم القضائي هي الركيزة الأساسية، لضمان مبدأ المحاكمة العادلة، فإن احترامها في مجال الذكاء الاصطناعي قد يبقى أمرا نسبيا، غير إنه لا يمكن نفيها، ما دام أن التشريعات تحاول في مختلف قوانينها السهر على تمتيع المتهم بحقوقه، فإنه في المحكمة الذكية قد نجد المحامي الآلي غير جاهز للدفاع عن المتهم، لكونه قد لا تظهر عليه الجدية أثناء الترافع، مما يجعل المتهم أمام روبوتات لا يعرف ما هم فاعلين به هل ستتحقق العدالة على أيديهم أم لا؟

٢- تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة:

-أكثر من هذا، حتى وإن تصورنا المحكمة الذكية قائمة في القضايا البسيطة كالمخالفات، فإن إعمالها في القضايا التي لها مساس بالمجتمع كالجنح والجنايات، لا يمكن تصورها، لكون هذه القضايا لها طبيعة حساسة تقتضي سلوك مساطر قانونية صارمة، وامتثال للمتهم أمام جهاز قضائي بشري ينظر في قضيته، ولا يعقل أن يتم إسنادها للإنسالة، التي قد تحكم وفق القوانين الجنائية دون مراعاتها لحالات المتهم أو الضمانات المقررة له قانوناً.

- وعليه فخوارزميات الذكاء الاصطناعي، ينبغي برمجتها بشكل يستجيب وحاجيات حقوق المتهمين، حتى لا تكون فيها انتهاكات، وبالرغم من ذلك فإن مسألة التأثير على ضمانات المحاكمة العادلة ستظل قائمة في حد ذاتها إن اعتمدت الدول على محاكم ذكية، الذي يتطلب ضرورة إيجاد قوانين تشريعية تؤطر هذا النوع من المحاكم وتعطي للأفراد كافة حقوقهم المنصوص عليها في التشريعات الدولية والوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

٢- تأثير الذكاء الاصطناعي على مبادئ العدالة:

- ولذلك فإن التنظيم القانوني لضمانات المحاكمة العادلة خاصة ولمبادئ العدالة بصفة عامة، قد ركز على احترام هذه الحقوق لكونها تعد من الحقوق الأساسية للمتهم أو المشتبه فيه، ولا ينبغي انتهاكها بأي وجه من الأوجه الذي قد يجعل المتهم أو المشتبه فيه، يفقد حقوقه ويتعرض لعقوبات أكثر من تلك التي كانت قد تصدر في حقه لولا انتهاك حقوقه.
- صفوة القول، إن المجال القانوني سيلحقه بعض التغييرات، وأهم تغيير هو دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي عليه، مما سيؤدي إلى التأثير على ترسانته القانونية والتشريعية، الذي يفرض على كل الدول إيجاد إطار قانونية مواجه لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن معه احترام كافة حقوق وحرريات الأفراد.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY
BY EVERYONE'S SMART UNIVERSITY



Thank You

